



تھاوی معتقدات الفكر الاقتصادي التقليدي  
تھاوی معتقدات الفكر الاقتصادي التقليدي  
تھاوی معتقدات الفكر الاقتصادي التقليدي

## تهاوي معتقدات الفكر الاقتصادي التقليدي



@ FB , Linkln , Youtube

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

لقد تهاوت رموز الرأسمالية متسارعة إثر الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨؛ فلجأت الولايات المتحدة - رمز النظام - إلى بعض أشكال التأميم وهذا أشبه بالكفر بالمعتقد الرأسمالي، وشهدت انهيار ليمان براذرز - رمز الرأسمالية - بعد أن أجهده قواعدها. ثم وخلال بداية تعافي الاقتصاد العالمي، أصابته أزمة وبائية، زادت معاناته وأعسرت أسواقه، والحقيقة أن هذا ليس مرده أزمة الوباء بحد ذاتها، بل تشوه البناء الهيكلي لهذا الفكر الاقتصادي التقليدي.

وبسبب هشاشة هذا البناء بدأت معتقداته تتهاوى وتتفكك؛ فتعطل نظام الفائدة الربوية، وبدأ نموذج المصارف التقليدية بالتغير لعدم صلاحيته، واختل نظام تسعير المخاطر، وتغير سلوك المستهلكين واضطربت عاداتهم، كما صار الناس عبيداً لديون أطبقت عليهم كل باب للخروج، وتفاوتت الثروات ليزداد غنى الأغنياء مقابل ازدياد فقر الفقراء، ومؤخراً بدأ نظام الدولار بوصفه آخر رموز الرأسمالية بالترنح، والنتيجة أن فقدت السياسة النقدية قدرتها.

### ١- تعثر أنظمة الفائدة الربوية وتوقف عمل ليبور نهاية ٢٠٢١ مثلاً

تسود الفائدة السلبية بعض المصارف المركزية الأوروبية واليابانية منذ الأزمة المالية الأخيرة، ويرواح الاحتياطي الفدرالي حول الفائدة الصفرية؛ وقد صارت هذه المعدلات شبه حتمية رغم الممانعة الشديدة في الوسط النقدي الأمريكي.

فقد أصيبت مدرسة شيكاغو النقدية بالشلل؛ لتبنيها سياسات نقدية طائشة لعقود طويلة؛ ورغم ذلك يصعب عليها أن تتنازل عن كل معتقداتها. لذلك تنظر المصارف التقليدية ومن يسير في ركبها من

بعض المصرفيين الإسلاميين بريب إلى أسعار الفائدة الحالية المتهالكة؛ لأنها:

- تُدمر نموذج أعمال المصارف التقليدية .
  - تُرجح قرب انهيار المصارف، التي لم يعد بوسعها تكوين رؤوس أموال بسبب تتالي خسائرها أو لتحولها نحو الوساطة التجارية .
  - تُسيء للاقتصاد الحقيقي الذي يعتمد على المصارف لتوفير البنى التحتية المالية كي يعمل .
- هذا الواقع؛ تنبأ به المدير التنفيذي لجهاز الرقابة المالية البريطاني<sup>1</sup>، عندما أعلن بتاريخ ٢٧-٧-٢٠١٧ إلغاء مؤشر سعر الفائدة Libor مع نهاية عام ٢٠٢١، وبدء البحث عن نظام قياسي أكثر فاعلية وكفاءة . يُشار إلى مؤشر (مقام) الذي طوره (أوهاج - قنطقجي)؛ كبديل للمصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء؛ لتسعير السيولة وتمييز الفرص المتاحة في السوق بكفاءة وفاعلية .

## ٢- انتهاء نموذج المصارف التقليدية والتحول من الوساطة الائتمانية إلى الوساطة التجارية

إن دور المصرف التقليدي كوسيط ائتماني والذي يأخذ الودائع ويقدم القروض؛ قد انتهى . ورغم أن النظام الرأسمالي قد سمح بفشل أحد المصارف العملاقة كحالة (ليمان براذرز)، إلا أنه لن يسمح بانهيار النظام المصرفي - بصيغتها الحالية كوسيط ائتماني - .

ومعلوم أن ممارسة المصارف لنشاطها؛ يساعدها في كسب الأموال من خلال الفارق بين أسعار الفائدة التي تفرضها على قروض عملائها وتكلفة تمويل تلك القروض . وتقابل تكلفة التمويل ما تدفعه المصارف من فائدة على ودائعها، وعلى السندات التي تصدرها، إضافة لنفقاتها التشغيلية . فإذا صارت أسعار الفائدة سلبية، عندئذ لا ربح يُرتجى في المدى القصير، وسوف تزداد المخاطر لازدياد أسعار الأصول المستخدمة كضمان، وسيتحول ذلك في المدى الطويل إلى مشكلة خطيرة؛ فالمصارف بدأت تتهور في شراء الالتزامات المدعومة بالتزامات تعتمد الرافعة المالية؛ أي أن القروض تتضخم، وتشتري بعضها بعضاً، مع زيادة منتظرة، حتى تصبح فقاعة آيلة للانفجار .

<sup>1</sup> [www.fca.org.uk/news/speeches/the-future-of-libor](http://www.fca.org.uk/news/speeches/the-future-of-libor)

وقد صار سلوك المصارف عند الإقراض عدوانياً خاصة بعد أزمة كوفيد ١٩، مما أدى إلى بروز دعوات لترشيد دورها وتحسين مفهومها لتحقيق الربح؛ فالتطرف جعلها في الطرف الأقصى. ومع<sup>1</sup> تسريع إغلاق الفروع بسبب كوفيد ١٩، وتحول المستهلكين إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، يعتقد ٦٥٪ من المصرفيين أن النموذج القائم على الفروع سيكون (ميتاً) في غضون خمس سنوات، وكان الاعتقاد قبل أربع سنوات لا يتجاوز ٣٥٪، وبذلك تزداد نسب اليقين بين الخبراء في تحول ذلك التوقع إلى واقع. والحقيقة الواضحة أن نمو أسواق رأس المال وتجارب المصارف المركزية المؤقتة في العملة الرقمية يهدد سبب وجود المصارف؛ كما سنرى لاحقاً.

### ٣- اختلال نظام تسعير المخاطر

تعتقد المصارف المركزية أنها تسحق المصارف التقليدية باعتمادها الفائدة السلبية، لأن تأثير هكذا فائدة مدمر للاقتصاد الحقيقي؛ نظراً لما تحدثه من تشوهات فيه، ولأنها تحجّم العامل الأكثر أهمية في اتخاذ القرارات الاقتصادية: وهو تسعير المخاطر.

يتم تسعير المخاطر عن طريق تكلفة رأس المال؛ فإذا تم استثمار رأس المال في مجالات محفوفة بالمخاطر، فسيطلب المستثمرون عائداً أكبر لتعويضهم عن المخاطرة. وتكون تكلفة رأس المال أعلى للشركة المحفوفة بالمخاطر. أما إذا تم استثماره في نشاط منخفض المخاطرة، فسيكون عائد المستثمر وتكلفة رأس المال أقل. ومثال ذلك؛ تداول بعض السندات غير المرغوب فيها حالياً في أوروبا بعائد سلبي؛ ما يدل على أن نظام تسعير المخاطر في أوروبا معطل ولا يعمل بشكل صحيح وهذا ما يطلق عليه KAPUT<sup>2</sup> حيث تتعدد الأضرار ويتعطل كل شيء فلا يعمل بشكل صحيح. وإذا تعطلت تقنية تسعير المخاطر؛ فإن مجموعة من العواقب السيئة على المدى الطويل ستصيب الاقتصاد، مثال ذلك:

- سوء الاستثمار واتخاذ القرارات السيئة؛
- الإفراط في الإنتاج والطاقة المفرطة.
- حدوث فقاعات أصول تحمل النظام المالي بأكمله مخاطر هائلة؛ باعتبار أن هذه الأصول تستخدم كضمان بقيم متضخمة بسبب العوائد السلبية.

<sup>1</sup> Jeremy Kingsley, The Economist Intelligence Unit, Branching out: can banks move from city centres to digital ecosystems?, The Economist, July 01, 2021, [Link](#)

<sup>2</sup> As Cambridge Dictionary: severely damaged, broken, or not working correctly, ex: His credibility is kaput. [Link](#).

## ٤- ميل المستهلكين نحو الادخار بدل زيادة الإنفاق

زادت مدخرات الأفراد خلال فترة الوباء بسبب انخفاض استهلاكهم، ولزيادة المساعدات التي استفادوا منها من برامج المساعدة الحكومية. وقدرت مجلة الايكونوميست<sup>1</sup> الادخار الشخصي ل ٢١ دولة غنية ب ٦ تريليون دولار؛ ما يعادل ضعف فائض الادخار، أو عُشر إنفاق المستهلكين السنوي في تلك البلدان. علماً أن حجم تراكم المدخرات لدى الأسر في بعض الأماكن هو أكبر من أماكن أخرى؛ ففي أمريكا، تتجاوز المدخرات الفائضة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي قريباً.

إن الأسر عادة لا تدخر بهذا الحجم خلال فترات الركود؛ لانخفاض دخولها المترافق مع خفض رواتبها أو فقدان وظائفها. إلا أن الحكومات في العالم الغني أنفقت ٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي المشترك على خطط الإجازة، وإعانات البطالة، وضوابط التحفيز أثناء الوباء. مما أدى إلى رفع دخول الأسر في العام الماضي، كما أدت عمليات الإغلاق إلى خفض فرص الإنفاق.

لقد شكلت المساعدات الحكومية ضخماً للسيولة لدى الأسر مباشرة دون المؤسسات المالية وهذا لم يحدث سابقاً في التاريخ المالي الرأسمالي، وباعتبار أن الأسر ستنفق مدخراتها المتراكمة لاحقاً، فذلك سيكون عاملاً رئيسياً في تحديد قوة الانتعاش الاقتصادي<sup>2</sup>، فالتغير في الدخل يساوي (التغير في الاستهلاك مضافاً إليه التغير في الادخار).

إلا أن المؤشرات والأدلة توضح أن الأفراد الأغنياء ومن دونهم؛ صار ميلهم أقل لإنفاق ما يكسبونه، وبناء عليه؛ إذا لم ينفقوا امتد زمن الأزمة واشتد.

## ٥- عبء الديون الأمريكية في دوامة الغرما

مما يبعث على ارتياح الاحتياطي الفيدرالي<sup>3</sup>، أن عبء الديون الأمريكيين الأقوياء يتجهون أخيراً إلى ديون أعمق، وهذا معناه انزلاق الأغلبية لتقع تحت نير الديون، ويدل ارتياح الفيدرالي بهكذا أذية على أن معتقد المذهب الرأسمالي هو معتقد لا يصلح لقيادة الناس جميعاً؛ فهو امتداد لمنطق جمهورية أفلاطون والمدينة الفاضلة لأرسطو حيث الناس طبقات. لقد ففز إجمالي ديون الأسر، والرهن العقاري، وبطاقات

<sup>1</sup> The Economist, The world's consumers are sitting on piles of cash. Will they spend it?, Mar 9th 2021, [Link](#).

<sup>2</sup> Matthew Higgins and Thomas Klitgaard, What Is behind the Global Jump in Personal Saving during the Pandemic?, Liberty Street Economics, APRIL 14, 2021, [Link](#)

<sup>3</sup> State of the American Debt Slaves: Forbearance & Free-Money Phenomenon amid Soaring Prices of Homes & Autos, Wolf Richter, Aug 3, 2021, [Link](#)

الائتمان، وقروض السيارات، وقروض الطلاب، والديون الأخرى؛ بمقدار ٣١٣ مليار دولار في الربع الثاني طبقاً لتقرير الديون وائتمان الأسر للاحتياطي الفيدرالي في نيويورك .

وفي ظل نظام اقتصادي يعتقد أن المال هو (ديون)؛ فلا بد أن يكون له نمو أسي حتى يعمل؛ أي يحتاج الاقتصاد إلى نمو أسي للدين، إلا أن ما يلفت النظر هو تبدل تلك المفاهيم:

— فإنقاذ المدينين سيكون بإعانة أصحاب الدخل، وهذا يستلزم المسامحة بديون قروض الطلاب، وشطب ديون بطاقات الائتمان .

— وإن أفضل طريقة لمساعدة الجيل القادم هي بإصلاح الأسباب من جذورها، بحيث يتوقف فرض الضرائب لتكوين الثروة .

— وأن الاعتراف بالديون المعدومة ليس خطأ، ويجب عدم التلاعب بها محاسبياً، فكل دين معدوم يسبقه قرض متعثر، لذلك لا بد من مواجهة الديون المعدومة بشطبها .

وهذه الحلول المطروحة تجاوزها التشريع الإسلامي في وضعه لأسس بناء الاقتصاد في إطار مصادره التشريعية، ومن ذلك أن :

— المسامحة نصت عليها الآية ٢٨٠ من سورة البقرة بقوله تعالى: **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ** **وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ.**

— شطب ديون الربا نصت عليها الآية ٢٧٩ من سورة البقرة بقوله تعالى: **وَإِنْ تُبْتِئُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ.**

— فرض الضرائب منهي عنه في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ذكره الفقهاء تحت بند التوظيف على بيت المال .

— حذّر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس من جعل المال غاية؛ فيصبحون عبيداً للديون؛ فقال:

(تعس عبد الدينار وعبد الدرهم)؛ كما شدد على سلوك المدين ليكف عن الاستدانة دون ضرورة

حتى لا يقع تحت نير العبودية . كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على جنازة تارك دين،

سائلاً الناس: (هل عليه من دين؟)، قالوا: نعم، قال: صلوا على صاحبكم)، وقال أيضاً: (من

أخذ أموال الناس يريد أداها أدى الله عنه، ومن أخذ يريد إتلافها أتلفه الله). إنها التربية



السلوكية التي تُصلح حال الأفراد، وفي الوقت نفسه تُخفف مخاطر الائتمان في الاقتصاد الكلي فتُصلح اقتصادهم وتُهني معيشتهم.

## ٦- تفاوت الثروة من خلال المحافظة على مصالح القلة القليلة والتهاون في مصالح غيرهم

يتبع الاحتياطي الفيدرالي سياسات نقدية مصممة لتضخيم أسعار الأصول (المالية منها)؛ حيث يؤدي هذا التضخيم إلى تكوين الثروة. وهذا المفهوم أطلقته جانيت يلين، عندما كانت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو، وساند هذا المفهوم رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي بن برنانكي عام ٢٠١٠، وساهم رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في أوائل عام ٢٠٢٠، بدفع تأثير الثروة إلى مستويات كبيرة جداً<sup>1</sup>، وهذا دليل على أنها سياسة ممنهجة.

إن من مظاهر التضخيم المفرط للديون العامة؛ لجوء المصارف المركزية إلى السندات الحكومية وترتيب تبادلها مع كبار الملاك الأغنياء بما يحقق مصالحهم، وقد ذكرت منظمة أوكسفام أن الثروة المجمعة لأكثر ١٠ مليارديرات في العالم قد ارتفعت بمقدار ٥٤٠ مليار دولار منذ بدء أزمة كوفيد ١٩.

وبما أن المثال الأمريكي يعتبر نموذجاً؛ وأن الفيدرالي الأمريكي هو المسيطر على السياسة النقدية العالمية بشكل شبه تام، فقد دافع رئيس مجلسه جيروم باول عن خطة الاحتياطي الفيدرالي المتطرفة<sup>2</sup>، التي اتسمت بالوحشية، والسريعة للغاية لإنقاذ ملاك الأصول (المالية)، ولا يُخفي الفيدرالي غايته في خلق أكبر تفاوت في الثروة على الإطلاق.

ووفق تقارير نشرها الفيدرالي، ينتشر إجمالي الثروة (أي الأصول مطروحاً منها الديون) كالتالي:

- كانت أعلى ١٠٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ أكثر ثراءً بمقدار ٨ تريليون دولار عما كانت عليه قبل الأزمة، نصفها أي (٤ تريليونات دولار) حصل عليها أعلى ١٪.
- اكتسب ٥٠٪ الأدنى من الثروة ٤٧١ مليار دولار فقط، وهي موزعة على نصف سكان الولايات المتحدة.

<sup>1</sup> Wolf Richter, I Now Track the Most Important Measure of the Fed's Economy: the "Wealth Effect" and How it Impacts Americans Individually, Apr 12, 2021, [Link](#).

<sup>2</sup> Wolf Richter, Powell in WSJ Op-ed: "I Truly Believe that We [the Rich] Will Emerge from this Crisis Stronger and Better, as We [the Rich] Have Done so Often Before", Mar 19, 2021, [Link](#)

• تضخم التفاوت في الثروة بين أعلى ١٠٪ وأدنى ٥٠٪ بمقدار ٧.٥ تريليون دولار خلال الأزمة.

والأسوأ من ذلك: التفاوت في ثروة الأفراد:

إذا كان عدد سكان الولايات المتحدة ٣٣٠ مليون نسمة، فإن ١٪ ما يعادل ٣.٣ مليون نسمة و ٥٠٪ ما يعادل ١٦٥ مليون نسمة. وهكذا، بالنسبة للفرد، عند تلك المستويات من الثروة (الأصول مطروحاً منها الديون):

• ثروة ١٪ = ١٧٠,٠٨١٤ دولار للفرد (بزيادة ١.٢٢ مليون دولار عن الربع الرابع ٢٠١٩).

• ثروة أقل ٥٠٪ = ١٦,٠٦٥ دولاراً للفرد (بزيادة ٢٨٥١ دولاراً عن الربع الرابع لعام ٢٠١٩).

والأسوأ من ذلك: أن معظم ثروة ال ٥٠٪ الأدنى هي في السيارات والأشياء الأخرى، وليست في الأصول الفعلية التي تحقق عائداً أي في عناصر استهلاكية، تتقلص قيمتها بمرور الوقت إلى الصفر. لذلك لا يمكن لهذه الفئة كسب أي ثروة قابلة للقياس من خدع بنك الاحتياطي الفيدرالي.

والأسوأ من ذلك: ملكية الأسهم وصناديق الأسهم وهي كالاتي:

• أكبر ١٠٪ يمتلكون ٢٩.٦ تريليون دولار من الأسهم وصناديق الأسهم، أو ٨٨.٥٪ من الإجمالي، أو ١٠ ملايين دولار للفرد.

• يمتلك ٩٠٪ من الطبقة الدنيا ٣.٨ تريليون، أو ١١.٥٪ من الإجمالي، أو ١١٦,٠٠٠ دولار للفرد

• لا يملك ٥٠٪ من القاع بالكاد أي أسهم، فقط ١٩٠ مليار دولار، أو ١١٥٠ دولاراً للفرد.

لذلك عندما قرر الاحتياطي الفيدرالي إنشاء أكبر فقاعة أصول شهدها العالم على الإطلاق، فإنه يعلم تماماً من يمتلك تلك الأصول، ومن الذي سيستفيد، وفي ظل هكذا إدارة نقدية فإن فقاعات الأصول المتضخمة مصممة لتضخيم ثروة الأغنياء جداً دون غيرهم.

والأسوأ من ذلك: بالنسبة لأدنى ٥٠٪، فقد زادت تكاليف المعيشة، والعواقب السلبية لسياسات فقاعة الأصول بالنسبة لأدنى ٥٠٪؛ جعلت تكاليف معيشتهم أكثر تكلفة لارتفاع تكاليف الإسكان، وزادت الأسعار الأخرى، كما صار شراء السلع المعمرة أكثر تكلفة، وبالتالي فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي، بأهدافه المتعلقة بالتضخم، يخفض القوة الشرائية للعمالة من أدنى ٥٠٪.

والأسوأ من ذلك: الكونجرس:



يمكن للكونجرس بوصفه السلطة التشريعية الأعلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الاحتياطي الفيدرالي . لكن أعضاء الكونجرس إما أنهم بالفعل ضمن أعلى ١٠٪ أو يحاولون الوصول إلى هناك في أسرع وقت ممكن عندما ينضمون إلى الكونجرس، وبالتالي فهم أيضاً يستفيدون من سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي، وبالتالي لن يتخذوا إجراءات صارمة ضد الاحتياطي الفيدرالي، بغض النظر عما صرحوا به .

وقد نبهت الآية ١٨٨ من سورة البقرة على عدم استغلال علاقات المقربين إلى الحكم حتى لا يأكلوا أموال الناس ظلماً وحيثاً؛ قال تعالى: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**.

هذا ما حصل في تكامل مصالح كبار الأغنياء مع سياسات المصارف المركزية والقوة الغالبة في السلطة التشريعية، وهذا ما سيدمر البنى الاجتماعية، وما سيؤدي إلى صدمات طبقية، وتناحر لا يُحمد عقباه .

## ٧- ترنح نظام الدولار أمام العملات المشفرة

أوضح مسح أجراه صندوق النقد الدولي<sup>1</sup> عن تكوين احتياطات العملات الأجنبية الرسمية COFER؛ تراجع نصيب الاحتياطات الدولارية لدى المصارف المركزية إلى ٥٩٪، وهو أدنى مستوى على مدار ٢٥ عاماً؛ أثناء الربع الرابع من عام ٢٠٢٠. وهذا يعكس تراجع دور الدولار الأمريكي جزئياً في الاقتصاد العالمي، في مواجهة منافسة العملات الأخرى التي تستخدمها المصارف المركزية في إجراء المعاملات الدولية .

وقد زاد من حدة هذا الترنح في الآونة الأخيرة؛ بروز العملات المشفرة وبخاصة البيتكوين حيث برز عالمياً بعدما اعتمده عدة دول ومؤسسات كبيرة؛ بمقابل عدة دول تحاربه، وها هو صندوق النقد الدولي يدخل في حلبة محاربة البيتكوين من خلال تحذير أطلقه؛ بأن استخدام الأصول المشفرة كعملة وطنية سيكون خطوة بعيدة جداً.

بدأ الصندوق هجومه قائلاً: إن سعر الأصول المشفرة متقلب جداً، والرد على ذلك؛ أن قياس الاستثمارات لا يكون في المدى القصير، فالنظرة طويلة الأجل توضح استمرار تصاعد سعر البيتكوين منذ نشأته أي منذ عام ٢٠٠٩ .

<sup>1</sup> نصيب الدولار الأمريكي من احتياطي العملات الأجنبية العالمي يهبط إلى مستوى لم يشهده منذ 25 عاماً، سيركان أرسلان ألب وشيما سيمبسون-بل، صندوق النقد الدولي IMF، ٥ مايو ٢٠٢١، رابط.

ثم يتابع صندوق النقد هجومه قائلاً: إنه من غير المرجح أن تنتشر الأصول المشفرة في البلدان ذات التضخم المستقر، والرد على ذلك بأن الخسارة في قيمة المدخرات حاصلة لا محالة في ظل نظام النقد الورقي حيث تفقد قوتها الشرائية بمرور الوقت. والتضخم وحش قاتل؛ حتى لو كنا نعيش في ظل نظام تضخم مستقر. وبالنظر لمؤشر أسعار المستهلك الأمريكي الذي يرتفع بسرعة بعد الخروج عن معيار الذهب عام ١٩٧١؛ فإن الثروات تتم سرقتها على مدى عقود.

## ٨- السياسة النقدية تفقد قوتها

أظهرت دراسة تأثير التضخم الجامح على الإسكان بالنسبة للأسر، على أساس الوقت اللازم لادخار لشراء منزل؛ بأن توفير تكلفة منزل متوسط استغرق ٢.٣ سنة في عام ١٩٥٠، بينما احتاج في عام ٢٠٢٠، إلى ما يقرب ٧ سنوات بسبب التضخم. وبذلك يسرق منك النظام النقدي ذلك الوقت من خلال التضخم. إن صندوق النقد الدولي لا يهتم بـ ٤.٥ سنوات من عمرك الضائعة لمواكبة تضخم الإسكان؛ فقلقه منصب على الدقائق التي قد تضطر إلى إنفاقها لتقرير كيفية تخصيص أموالك بالدولار أو البيتكوين.

USD			
Return vs BTC			
-71%	-24%	-57%	-98%
12 Months	1 Month	3 Months	5 Years
12 Months	Return	Volatility	Sharpe Ratio
USD	0.0%	0.0% ✓	0.00
BTC	239.0% ✓	71.5%	3.35 ✓

MicroStrategy

إن مقارنة أداء الدولار بالأصول الأخرى يوضح تراجعها؛ لأنه فقد ٩٨٪ من قوته الشرائية في خمس سنوات فقط مقابل البيتكوين حسب MicroStrategy (انظر الشكل).

وفي حساب مماثل مقارنة بمؤشر S&P 500، فقد الدولار ٩١٪ من قوته الشرائية على مدار ٣٠ عاماً.

يضيف صندوق النقد الدولي قائلاً: إن الأصول المشفرة قد تتعامل مع غير المتعاملين مع المصارف، والرد أن حوالي ملياري شخص لا يستطيعون الوصول إلى النظام المالي. وهذه مشكلة كبيرة؛ ففي السلفادور، يتكلف إنشاء حساب مصرفي ما بين ٢٥ إلى ٥٠ دولاراً في الشهر. وهذا يساوي نصف ما يكسبه الناس في شهر واحد، وبالتالي فإن المعاملات المصرفية باهظة التكلفة؛ بينما يمثل البيتكوين مفتاحاً يمنح العالم غير المصرفي حرية الوصول إلى النظام المالي دون عوائق تنظيمية أو ضغوط سياسية.

ويضيف صندوق النقد الدولي قائلاً: إن العملات المشفرة ستمول النشاط الإجرامي والإرهاب؛ فبدون التنظيم الصارم، يمكن استخدام الأصول المشفرة لغسل الأموال غير المشروعة وتمويل الإرهاب والتهرب من

الضرائب، وهذا ما يشكل خطراً على النظام المالي لبلد ما، والرد على ذلك أن ٤٠٠ مليون دولار نقداً وضعتها إدارة أوباما على متن طائرة وأرسلتها إلى إيران، باعتبارها - حسب ادعائها - أكبر الدول الراعية للإرهاب في العالم. والحقيقة أنهم قلقون أكثر من تجميع الأفراد لبعض البيتكوين. يضاف إلى ذلك أن تريليونات الدولارات من الأموال القذرة تتدفق عبر المصارف الأمريكية الكبرى، والتي تتعامل مع أنظمة فاسدة، ومع مجرمين منظمين؛ إلا أن صندوق النقد الدولي يعتقد أن الخطر الإجرامي يتمثل بالاحتفاظ ببعض البيتكوين.

وعلى كل حال، فإن الاعتماد الجماعي على العملات المشفرة معناه فقدان المصارف المركزية لتأثيرها وتسلطها. حيث لن يكونوا قادرين على ممارسة سيطرة كاملة على أسعار الفائدة؛ بل ستقرر الأسواق الحرة تسعير السيولة دون محافظي المصارف المركزية طبقاً لحاجة السوق. وقد أشرنا سابقاً إلى أن مؤشر (مقام) لديه حلول لتسعير السيولة الكلية دون الحاجة للفائدة الربوية.

وبما أن المصارف المركزية لا تريد التخلي عن سيطرتها؛ فهي تريد اتخاذ إجراءات صارمة للغاية على العملات المشفرة. ومما قالته السناتور إليزابيث وارن وهي من منظري تجديد الفكر الرأسمالي والمؤمنين به بشدة: لا نريد أن تكون سياساتنا في أيدي المبرمجين الفائقين الغامضين، وبدلاً من ذلك، نفضل أن تكون سياساتنا في أيدي المصارف المركزية التي تفتقر إلى الشفافية.

لذلك يعتقد كثيرون أن العملات المشفرة هي التي ستؤدي إلى انهيار النظام النقدي الفاسد كلياً، وأنها الطريقة الأفضل لبناء ثروات حقيقية ودائمة لأنها تحل المشكلات التي أحدثها هذا النظام الحالي.

إنه باختصار؛ سقوط معتقدات الفكر الاقتصادي التقليدي في جحر الضب، هذا الجحر الذي له فتحة دخول ونهاية مسدودة، كفيل باقتراب نهاية أصحاب هذا المعتقد ومن وسار في ركبهم من الاقتصاديين والمصرفيين حتى الإسلاميين منهم، وقد نبه صلى الله عليه وسلم أولئك بقوله: (لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟).

حماة (حماها الله) بتاريخ ١ محرم ١٤٤٣ هـ الموافق ٩ آب / أغسطس ٢٠٢١

#### References:

1. Cambridge Dictionary.

2. Jeremy Kingsley, The Economist Intelligence Unit, Branching out: can banks move from city centres to digital ecosystems?, The Economist, July 01, 2021.
3. Matthew Higgins and Thomas Klitgaard, What Is behind the Global Jump in Personal Saving during the Pandemic?, Liberty Street Economics, APRIL 14, 2021.
4. State of the American Debt Slaves: Forbearance & Free-Money Phenomenon amid Soaring Prices of Homes & Autos, Wolf Richter, Aug 3, 2021.
5. The Economist, The world's consumers are sitting on piles of cash. Will they spend it?, Mar 9th 2021.
6. Wolf Richter, I Now Track the Most Important Measure of the Fed's Economy: the "Wealth Effect" and How it Impacts Americans Individually, Apr 12, 2021.
7. Wolf Richter, Powell in WSJ Op-ed: "I Truly Believe that We [the Rich] Will Emerge from this Crisis Stronger and Better, as We [the Rich] Have Done so Often Before", Mar 19, 2021.
8. [www.fca.org.uk/news/speeches/the-future-of-libor](http://www.fca.org.uk/news/speeches/the-future-of-libor)
9. صندوق النقد الدولي IMF، نصيب الدولار الأمريكي من احتياطي العملات الأجنبية العالمي يهبط إلى مستوى لم يشهده منذ 25 عاماً، سيركان أرسلان ألب وشيما سيمبسون-بل، ٥ مايو ٢٠٢١، رابط .